

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان

المدفوعات الجزائري

دراسة حالة الجزائر 2018-2022

تحت إشراف:

د. مزيان محمد توفيق

من إعداد الطالبين:

بوخليف عبد المجيد

ونجلي هاشم

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة غليزان	الرتبة العلمية	د.
مشرفا	جامعة غليزان	الرتبة العلمية	د. مزيان محمد توفيق
مناقشا	جامعة غليزان	الرتبة العلمية	د.

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

قبل كل شيء نحمد الله عز وجل الذي أنعمنا بنعمة العلم ووفقنا إلى بلوغ هذه الدرجة قال
الله عز وجل :

(وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد) "إبراهيم 07"

ثم الصلاة على خير رسله وأنبيائه الداعي إلى رضوانه والقائل: "من لم يشكر الناس لم يشكر
الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافتوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له" واقتداء بهذا الحديث
نتقدم بجزيل الشكر لجميع الدكاترة بجامعة غليزان

وللمشرف الفاضل الدكتور: مزيان محمد توفيق

كل عبارات الشكر والتقدير لا توافيك حقك، لقد بذلت جهودا مضاعفة في العمل وكان ذلك
من جميل أخلاقك، نسأل الله أن يجازيك كل الخير

الشكر الموصول إلى لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل وإثراءه

وإلى كل من كانت له يد العون في هذا العمل من قريب أو من بعيد

الإهداء

بسم خالقي وميسر اموري وعصمت أمري، لك الحمد والامتنان

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

قال تعالى: (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين)

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة، وها أنا اليوم أتوج لحظات الاخيرة من بحث

تخرجي.

أهدي هذا النجاح الى نفسي أولا، وأمتن لكل له فضل في مسيرتي وساعدوني ولو باليسير.

وبكل حب اهدي ثمرة تخرجي ونجاحي:

الى النور الذي أثار دربي و السراج الذي لا ينطفئ نوره ابدا والذي جهد السنين من اجل من اجل ان

اعتلي سلالم النجاح، من احمل اسمه بكل فخر "أبي الغالي".

اهدي تخرجي الى جنة الله في الأرض:

الى من جعل الله الجنة تحت أقدامها الى معنى الحب و الحنان الى من كان دعائها سر نجاحي داعمي

الأول و وجهتي التي استمد منها القوة "أمي الحبيبة"

الى من رزقت بهم سندا "اخوتي".

عبد المجيد

الإهداء

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، إلى من أنارت لي الطريق بدفئها وحنانها، إلى من يجف القلم عند كتابة اسمها ويعجز اللسان عن التعبير عند ذكرها،

"أمي الحبيبة "

إلى من قدس العلم وعمل جاهدا لإتمام دراستي، إلى الذي مننت أمله في الحياة، إلى من علمني العز والكرامة ولم يلهه أي شيء في تحقيق سعادتي.

"أبي العزيز "

إلى إخوتي قرة عيني وأغلى ما أملك وأفضل إرث أبوي وأخواتي الغاليات على قلبي

إلى كل من تتوق نفسه إلى حدائق المعرفة وذوقه إلى نسائم العلم.

أهدي هذا الجهد المتواضع

هاشم

ملخص

يكتسي موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات أهمية بالغة، ففي الوقت الذي يعتبر فيه سعر الصرف الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر ، وذلك لما يوفره من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة التي يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر وتحدد على أساسها أسعار صرف العملات، فإن ميزان المدفوعات لدولة ما عبارة عن تلخيص أو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية (عادة) سنة، ومن خلال هذا الميزان يمكن للدولة معرفة ما لها من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة للعالم الخارجي .

وفي سياق دراسة هذه العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات سنتعرض في هذه الورقة البحثية إلى دراسة قياسية لحالة الجزائر من سنة 2018 إلى سنة 2022.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات الدراسة القياسية.

Abstract

The subject of the impact of the exchange rate on the balance of payments is of great importance. While the exchange rate is considered the regulating tool for contemporary international exchange, due to the facilities it provides during various exchange operations through which the currency of one country can be converted into the currency of another country and on the basis of which the exchange rates of currencies are determined, the balance of payments of a country is a summary or organized record of all international economic and financial transactions that take place between residents of this country and residents in the rest of the world during a period of time (usually) one year, and through this balance the country can know its rights and obligations towards the outside world, and then determine the country's credit or debt to the outside world. In the context of studying this relationship between the exchange rate and the balance of payments, we will present in this research paper a standard study of the case of Algeria from 2018 to 2022.

Keywords : exchange rate, balance of payments, standard study.

فهرس المحتويات

أ الشكر والتقدير:
ب الإهداء
ج الملخص:
د فهرس المحتويات
هـ قائمة الجداول:
و قائمة الأشكال:
2 الفصل الأول: مقدمة عامة
5 الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
28 الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات
41 الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات
44 قائمة المراجع:

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
31	الجدول رقم 01: تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات)
32	الجدول رقم 02: تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
29	الشكل رقم 01: تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات 2018-2022
30	الشكل رقم 02: تطورات بنود الميزان التجاري 2018-2022
32	الشكل رقم 03: تطور الواردات من السلع حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات)
36	الشكل رقم 04: تطور إحتياطي الصرف
37	الشكل رقم 05: قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض
38	الشكل رقم 06: خدمة الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل
39	الشكل رقم 07: التطور الشهري لمتوسط سعر الصرف الدينار الجزائري

الفصل الأول

مقدمة عامة

1- مقدمة:

نظرا للتطور السريع واللامتناهي للنشاطات الاقتصادية المختلفة، أصبح الطابع الكمي للعلاقات الاقتصادية محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين في محاولة تطوير أساليب البحث العلمي، وخلق فرع جديد يهتم بالقياس الميداني للعلاقات الاقتصادية وجعل النتائج كأرضية لاتخاذ القرار الملائم، ويعتبر الاقتصاد القياسي من ابرز هذه الأساليب، وهو يعتمد على التصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقة العامة لمتغيرات النماذج، متخذين في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين المتغيرات، وبهذا يعتبر الاقتصاد القياسي وسيلة تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية المتعلقة والملموسة ويكون محلا لدراسة مستقلة ينفرد بها علماء الاقتصاد. لذلك سنعتمد في هذه الدراسة على هذا النموذج العلمي الاقتصادي لمعرفة مدى تأثير سعر الصرف في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة المحددة 2018-2022.

2- إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق عرضه يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري؟

3- فرضية البحث:

سنقوم من خلال هذا البحث باختبار فرضية أساسية يمكن صياغتها كالتالي:

يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى إجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وعلاج مختلف اختلالاته.

4- أسباب اختيار الموضوع:

لعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع هو اعتبار موضوع سعر الصرف وتأثيره على ميزان المدفوعات" من أهم المواضيع الحساسة والمؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تحرص على دراسة ومعرفة مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

5- أهمية دراسة الموضوع :

تكمن أهمية دراسة موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في كونهما من أهم العناصر الفاعلة في الاقتصاد والتجارة الدولية، حيث أن ميزان المدفوعات هو تلك المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري، وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، وقد يكون ميزان المدفوعات متوازنا أو مختلا وهذا كله له دلالاته وتفسيراته، وفي كل الأحوال فهو يوجه السلطات إلى السياسات اللازمة لتحديد سعر الصرف.

6- منهج الدراسة:

استنادا إلى الموضوع المدروس ومن أجل معالجة الفرضية الخاصة بالموضوع اخترنا الأسلوب القياسي من خلال دراسة حالة الجزائر وقياس مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال المدة المحددة.

الفصل الثاني

الإطار النظري

تمهيد:

إن أهم ما يميز التجارة الدولية عن التجارة الداخلية هو استخدام وحدة نقدية دولية مشتركة يتم التعامل بها على الصعيد الدولي فيما يطلق عليه العملات الدولية الفائدة القابلة للتحويل كما هو الحال في التجارة الداخلية التي تخضع لنظام نقدي واحد وهو العملة الوطنية لذلك فان عملية ربط أسعار العملات الوطنية للدول المختلفة تتم من خلال سعر الصرف الأجنبي للعملات الدولية الفائدة القابلة للتحويل وتدخل ضمن السيولة الدولية.

ومن المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى والاستيراد من الدول الأخرى هذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أم آجلاً.

هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود، ويتعين أداؤها في تاريخ معين، ومن هنا فعلى كل دولة أن تعد بياناً كافياً أو سجلاً وافياً تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها نحوه من التزامات، هذا السجل هو ما يدعى (ميزان المدفوعات).

1- ماهية سعر الصرف:

1-1- تعريف سعر الصرف:

اختلف الاقتصاديون في تعريف سعر الصرف كل حسب مفهومه الخاص ومن أبرز هذه التعاريف ما يلي:

يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ويركز هذا التعريف على آلية العرض والطلب وذلك باعتبار إحدى العملتين سلعة والثانية ثمنًا لها كما يمكن القول بأنه ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى.¹

كما يعرف سعر الصرف بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيراً ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات.²

ويعرف أيضاً على أنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي.³

ويعرف أيضاً على أنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها فسعر الصرف عبارة عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.⁴

¹- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016، ص19.

²- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966، ص105.

³- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن،

2011، ص15.

⁴- محلي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص424.

1-2- خصائص سعر الصرف

يتصف سعر الصرف بخصائص نذكر منها ما يلي:

أ- التحكم:

ويعني شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضا وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعا. ويوجد

في هذه الخاصية أنواع للتحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصار هذه الأنواع كما يلي:¹

عمليات التحكيم المباشر: هي العملية التي تتولد نتيجة المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين

ماليين مختلفين .

عمليات التحكيم غير المباشر: هذا النوع من الترحيح يظهر بتواجد ثلاث عملات حيث لا تكون إحدى هذه

العملات مسعرة مباشرة لدلالة إحدى العملتين الأخرتين لكنها مسعرة بدلالة عملة ثابتة

عمليات التحكيم على معدلات الفائدة: ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات

الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين .

ب- المضاربة:

تكون المضاربة من أجل تحقيق الربح وتكون أما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، حيث يحقق المضاربون الربح عن

طريق التنبؤ بتغيرات أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في المستقبل ويجدون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق

عملياتهم.

¹- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2003، ص 96.

من خلال عملية المضاربة يكون التعرض المباشر لأخطار الصرف، حيث يطلق على المضارب الذي يتوقع ارتفاع العملة المعنية بالمضارب على الصعود، أما عن الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضارب على الهبوط .

ج- التغطية:

تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات في سعر الصرف. حيث يفهم من هذه الخاصية أن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة للحد والتقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بمدفعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقات التجارة الخارجية .

1-3- أهمية سعر الصرف

يمكن توضيح أهمية سعر الصرف فيما يلي: ¹

- يعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر في متغيرات الاقتصاد الوطني ومن ثم في التجارة الخارجية بين الدول والمتأثر بها أيضا.
- يمكن اعتبار سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات و واردات دولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة ولهذا يمكن القول بان سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ما ترك حرا دون قيود.
- يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم فيلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية و بالتالي في ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

¹- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص 29، 30.

1-4- وظائف سعر الصرف:

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة سنوجزها كآآآي¹:

- **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية السلعة معينة مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين السعار المحلية والأسعار العالمية.
- **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فقد احدث الارتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم ارخص من السيارات الأمريكية علاوة على ما تحتويه من تقنيات مما قاد ذلك إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بعامة و إلى الولايات المتحدة خاصة.
- **وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

¹- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 1999، ص ص 149، 150.

1-5- أنواع سعر الصرف:

عادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف هي: ¹

- **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة أحد البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب و العرض، و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.
- **سعر الصرف الحقيقي:** ينقسم سوق السلع إلى سوق محلي و سوق عالمي يتم التعامل فيهما بأسعار مختلفة يربط بينهما سعر الصرف، يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية، و بالتالي فهو يقيس القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية و يلاحظ وجود علاقة عكسية بين قدرة الدولة التنافسية و مستوى سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية. فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي أي انخفضت عدد الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية، والعكس صحيح، كما عرف على انه السعر النسبي المحلي للسلع التي تدخل ميدان التجارة الدولية، فسعر الصرف الحقيقي ما هو إلا سعر الصرف الاسمي معدلا بمؤشرات الأسعار النسبية و كلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض. و تعديل سعر الصرف الاسمي بمعدلات التضخم ينتج عنه مؤشر حقيقي على القوة الشرائية السعار صرف العملات (اي العدد الحقيقي من السلع و الخدمات الأجنبية الممكن شراؤها بوحدة واحدة من النقد المحلي).

¹- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 104-106.

- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، و يمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

2- مفاهيم حول ميزان المدفوعات:

2-1- تعريف ميزان المدفوعات:

تعدد تعريفات ميزان المدفوعات، ولكنها تتفق جميعا في معنى واحد وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة.

ويلاحظ على هذا التعريف الملاحظات التالية:

أن ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجل يصور في شكل حساب ذو جانبين، جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي¹.

يتم القيد في هذا السجل من خلال طريقة القيد المزدوج المعروضة في نظرية المحاسبة ويحدث نتيجة لذلك ما يسمى بينود الموازنة أو الشكليين لميزان المدفوعات.

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 44

2-2- أهمية ميزان المدفوعات

يخصى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه¹ :

- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي؛
- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور البلاد؛
- تعتبر بيانات المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي؛
- يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف؛
- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير.

وبدون شك يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، حيث أنه يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقرض دولي، والتغير في احتياطياته من الذهب والعملات الأجنبية، فميزان المدفوعات يمكن أن يكون مفيدا جدا للسلطات النقدية للبلد، وهذا من خلال الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، مما يضطرنا إلى دراسة هيكل ميزان المدفوعات .

1-1- التوازن في ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متزنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية وبالتالي فإن الاختلال المقصود به الذي يمس هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة (عمليات تلقائية وعمليات موازنة) ومنه يظهر العجز أو الفائض (الاختلال) في ميزان المدفوعات.

¹ - بد الرحمن يسرى أحمد و آخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005، ص 353

أ- التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:

إن القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير السلعي، وكذا حركات رؤوس الأموال، إما تصدر عن العديد من الأفراد والمؤسسات والهيئات، مما يجعل من السعير أن تتلاقى أهداف المصدرين مع المستوردين، وكذا أهداف مستوردي ومصدري رؤوس الأموال، وبالتالي فإنه من الصعب تساوي أن تشهد الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات توازنا بين الجانب الدائن والمدين¹.

بالرغم من صحة القاعدة السابقة والمتعلقة بعدم توازن الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، إلا أن القيمة الكلية للجانب الدائن لا بد أن تساوي القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات، وهذا التساوي يتم بفضل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركات الذهب، فإذا كان حساب العمليات الجارية يحقق فائضا فإن حساب رأس المال يحقق عجز بنفس القيمة وحتمية التوازن الحسابي ما هي إلا انعكاس لنظرية القيد المزدوج "رصيد الميزان التجاري + ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال."

ب- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس، فالتوازن الحقيقي (الاقتصادي) لميزان المدفوعات يستلزم فئات معينة من البنوك الدائنة والمدينة، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة معينة من البنود، ولكي نتعرف على هذه البنود لابد من التمييز بين نوعين من العمليات:

النوع الأول: ويعرف بالعمليات المستقلة وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات (... وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصيرة الأجل بفرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط)

¹ - محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، مرجع سبق ذكره، ص112.

النوع الثاني: ويعرف بعمليات الموازنة أو التسوية ويعرف كذلك بالعمليات التعويضية أو الوقائية وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة (... وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية).

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما تؤخذ بالحسبان العمليات التلقائية أو المستقلة أي إذا كان جانبها الدائن والمدين متساويين يعتبر متوازنا، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر يعتبر ميزان المدفوعات مختلا، وللاختلال صورتان هما:

الفائض: وذلك عندما يزيد الجانب الدائن لهذه العمليات عن الجانب المدين، ويوصف الميزان بأنه موجب في صالح الدولة.

العجز: وذلك عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن، ويوصف الميزان هنا بأنه سلبي في غير صالح الدولة.

1-2- الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات

يلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصره التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه إلى قسمين¹:

معاملات اقتصادية فوق الخط: حيث ينظر إليها كمصدر الخلل في ميزان المدفوعات وهذا طبعا في حالتها الفائض والعجز.

¹ - بسام الحجار، العالقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003، ص 24

معاملات اقتصادية تحت الخط: حيث ينظر إليها كمجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لمعالجة الخلل، وهذا بناء على العمليات الاقتصادية فوق الخط.

معايير تقدير الاختلال:

هناك عدة طرق لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

- **الميزان الصافي للسيولة:** ويعتبر أقدم المعايير في قياس مقدار العجز والفائض في ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية بالإضافة إلى حساب رأس المال طويل الأجل وكذا قصير الأجل أما المعاملات الاقتصادية تحت الخط تتمثل في الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي.
- **الميزان الشامل للسيولة:** يعطي هذا المعيار أهمية للدور الذي تلعبه احتياطيات البنوك من الذهب والصرف الأجنبي فالمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية مع حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل، وكذا حساب رأس المال قصير الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية، أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي وكذا الاحتياطيات من الذهب والصرف الأجنبي لدى البنوك التجارية.
- **الميزان الأساسي:** يتميز هذا الأسلوب من المعاملات الاقتصادية التي لها صفة الدورية والتكرار والمعاملات الاقتصادية التي لا تملك هذه الصيغة وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل كل من حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل، بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط فتتمثل في حساب رأس المال قصير الأجل والاحتياطيات من الذهب والصرف الأجنبي.

- ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة: (يعتمد هذا الأسلوب الذي اقترحه صندوق النقد الدولي عام 1949م على التفرقة بين مجموعة المعاملات الاقتصادية المستقلة ومجموعة المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية).

- التوازن السوقي لميزان المدفوعات: ظهر هذا المعيار في ضوء الانتقادات الموجهة إلى المعايير الأربعة السابقة، حيث يقترح كبديل عن المعايير السابقة، أن تخضع التوازن الاقتصادي لمعايير قوى السوق ممثلة في الطلب وعرض الصرف الأجنبي.

3- سياسة الصرف كآلية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات

لقد كان لتغير سعر الصرف في الاقتصاد، خاصة اقتصاديات الدول النامية، الأهمية الكبرى من خلال دوره في تحريك المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاتجاه الذي يحقق توازن ميزان المدفوعات.

وقد شكلت سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، التي تمس كافة بنود الميزان الاهتمام الأول للكثير من الدراسات الاقتصادية حول دور وفعالية سياسة التخفيض، وأعطيت الأهمية الكبرى لآثارها على الحساب الجاري لمساهماته بالقسم الأكبر في المعاملات الخارجية.

3-1- مدخل المرونات.

ظهر خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وانطلق في تحليله على أساس تحليل مارشال، الذي استمد من التحليل الكينزي المرتكز على التشغيل الناقص لعوامل الإنتاج وتم تطويره من طرف J.Robinson، انطلق هذا

التحليل من أن آثار التخفيض تتجلى من خلال التغيرات في أسعار الصادرات وأسعار الواردات بشكل يسمح

بإعادة التساوي بينها، وتتوافر مجموعة من الشروط أو الظروف منها:¹

- عدم وجود الرقابة وحرية انتقال رؤوس الأموال الافتراض ثباتها.
- مرونة العرض في الأجل القصير وبقاء المستوى العام للأسعار داخل الدولة المخفضة مستقرا .
- توفر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق.
- بقاء الدخول النقدية ثابتة، وأن لا يكون الاختلال خطيرا وإلا تطلب أن يكون التغير في سعر الصرف بشكل كبير .

وقد جعل اقتصار هذا المدخل على الصادرات والواردات مدخلا للميزان التجاري، على أساس أن الصادرات تعكس

المعروض من العملة الأجنبية، والواردات في الوجه الثاني للمطلوب منها ومحتوى المدخل أن تخفيض قيمة العملة

الوطنية يؤدي إلى:²

أولا: على المستوى المحلي:

يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها محليا، وينخفض

معها المطلوب من العملة الأجنبية. لكن شرط تحقق هذه العملية هو أن تكون المرونة السعرية للطلب على الواردات

تفوق الصفر، أي كلما ارتفعت أسعار الواردات بالنسبة معينة مساوية لنسبة التخفيض ينخفض الطلب عليها بنسبة

أكبر، أما إذا كان الطلب غير مرن اقل من الصفر انه رغم ارتفاع الأسعار يبقى الطلب متزايدا (هذا ما نجده في

¹ عبد الكريم مقران، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي،

جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 31.

² المرجع السابق، ص 31-34.

الواردات من السلع الإنتاجية). ولا يأتي التخفيض بأي تغير إذا كانت المرونة منعدمة (تكافؤ)، أي ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة معينة تؤدي إلى انخفاض الواردات بنفس النسبة.

وبتحقق شرط مرونة الطلب على الواردات ونجاح التخفيض في رفع أسعارها، يؤدي إلى تحويل الطلب المحلي إلى السلع البديلة للواردات لعدم تغيير أسعارها مما يجعلها أرخص، وبالتالي تقليل المدفوعات للخارج. لكن هذه العملية تركز على درجة الإحلال الموجودة بين الواردات والبدايل، فكلما كانت كبيرة كلما كانت نتيجة التخفيض ايجابية اتجاه الواردات .

ثانيا : على المستوى الخارجي :

يؤدي التخفيض إلى زيادة الطلب الأجنبي على صادرات البلد المخفض، وبالتالي زيادة حجمها وزيادة المعروض من العملات الأجنبية، نتيجة انخفاض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية للبلد المستورد. هذه السياسة تشترط أن تكون المرونة السعرية للطلب على الصادرات كبيرة بمقدار يفوق الواحد الصحيح، ومعنى هذا أن انخفاض الأسعار بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة المطلوب من الصادرات بنسبة أكبر، وتبقى الكمية والمتحصلات من العملة الأجنبية ثابتة إذا كانت المرونة السعرية مساوية للواحدة، أما في حالة عدم المرونة السعرية فان التخفيض لن يكون له أثر ايجابي على الصادرات.

ومما سبق يكون الأثر النهائي على الميزان التجاري بزيادة حجم الصادرات، وانخفاض حجم الواردات وتحقيق فارق ايجابي في المتحصلات من العملات الأجنبية، وتغيير الهيكل الإنتاجي، وإعادة توزيع الموارد نحو الصادرات والمنتجات التصديرية إذا تمتع الاقتصاد بمرونات سعرية كبيرة للطلب الأجنبي على الصادرات، والطلب المحلي على الواردات. وتكون هذه المرونات كافية إذا تحقق شرط مارشال - ليرنر لنجاح سياسة التخفيض في تحسين ميزان مدفوعات وهو :

كلما كانت مرونة الصادرات تفوق الواحد ومرونة الواردات تفوق الصفر، كلما كان مجموع المرونتين يفوق الواحد الصحيح أي:

$$ex + em > 1$$

حيث:

ex: مرونة الطلب على الصادرات

em: مرونة الطلب على الواردات

وتجدر الإشارة إلى أن شرط مارشال - ليرنر كمؤشر لنجاح سياسة التخفيض في تحسين الحساب الجاري يعطي المجال لحالات وسيطة، أي أنه ليس من الضروري تحقق شرط مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات كلا على حدى وإنما تحقق شرط المجموع فقط ومثال ذلك: إذا كان الطلب على الصادرات اقل مرونة أي $ex < 1$ فان الميزان الجاري يتحسن إذا كانت مرونة الطلب على الواردات كبيرة أي $em > 1$ وبقدر كاف لتعويض النقص الحاصل في الطلب على الصادرات ؛ أي الانخفاض في حصيلة العملة الأجنبية الواردة للبلد يقابلها انخفاض أكبر في الكمية المطلوبة منها.

وخلاصة المدخل انه في ظل المرونات السعرية، فان سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تكون ناجعة في تحسين عجز الحساب الجاري إذا تحقق شرط مارشال - ليرنر، في أن يكون مجموع المرونات (الطلب الداخلي على الواردات والخارجي على الصادرات) يفوق الواحد، وكلما كان المجموع أكبر كلما كان الأثر أكبر نتيجة تغير الأسعار. لهذا يقوم كل بلد قبل أن يقرر تطبيق هذه السياسة بدراسة قيم مرونات العرض والطلب على العملات الأجنبية، وذلك لتفادي نتائج عكسية تزيد من حدة العجز.

3-2- مدخل الاستيعاب:

ظهر هذا المنهج على يد الاقتصادي Alexander Sidney سنة 1952، وهو يقدم لنا العلاقة الأساسية بين أحد أرصدة ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) ويعرض المجاميع الكلية الأساسية، وقد تم اعتماد هذه المقاربة ضمن أحد المراجع الأولى التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي .

يعد منهج الاستيعاب تطورة حديثا مقارنة بمنهج المرونات فهو يحول التحليل من الميزان التجاري كفرق بين قيم الصادرات والواردات إلى الحساب الجاري كفرق بين الدخل المحلي أو الإنفاق المحلي الكلي و بتصوير بسيط لمطابقة الحسابات الوطنية والتي تشمل عناصرها مايلي¹:

$$B = Y - A$$

B: الحساب الجاري

Y: الناتج المحلي الإجمالي

A: الإنفاق المحلي الإجمالي

تشير كلمة الاستيعاب الى مجموع الانفاق الداخلي النهائي المتمثل في كل من الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار الخاص والعام على المستوى القومي، وعليه فطاقة الاستيعاب للاقتصاد تمثل الفرق بين الناتج الكلي و ميزان السلع والخدمات (ميزان الحساب الجاري)، وانطلاقا من معادلة توازن الاقتصاد الاساسية يمكن توضيح كل هذا ما يلي:

$$Y = C + G + (X - M)$$

¹ - نوزاد عبد الرحمن الهبتي - عبد اللطيف الحشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص89 .

حيث يمثل C الاستثمار الكلي ويمثل الاستثمار الكلي بينما تمثل G الانفاق الحكومي ومجموعها يشير إلى طاقة الاستيعاب في الاقتصاد المحلي، وتمثل X صادرات الاقتصاد إلى الدول الأخرى في حين تمثل M مجموع واردات هذا الاقتصاد من هذه الدول وعليه فالحد $(X - M)$ يشير إلى الرصيد حساب السلع والخدمات (الحساب الجاري)، فتصبح المعادلة كالتالي:

$$Y = C+I+G + (X - M)$$

$$C+I+ G + (X - M) - A = B$$

وفقا هذه المعادلة اذا زاد الدخل عن الاستيعاب فإن ميزان الحساب الجاري سيحقق فائضا يمثل الفرق بين (Y) و (A) ، اما اذا زاد الاستيعاب عن الدخل فان ذلك يعني تحقق عجز في الحساب الجاري يمثل الفرق بين (4) و (Y) ، ويترتب عن هذه المعادلة المبدأ الذي يقول بإمكانية تخفيض عجز الحساب الجاري بتخفيض حجم الاستيعاب بالنسبة للدخل او زيادة الدخل بالنسبة للاستيعاب.

اما اذا كان الدخل القومي يساوي الاستيعاب الكلي في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يساوي صفر اي ان الميزان التجاري للدولة في حالة توازن . من خلال الصورة الاخيرة للمعادلة يمكننا ارجاع العجز في الميزان التجاري إلى زيادة الاستيعاب او عناصر الانفاق عن قيمة الناتج او الدخل القومي بشرط عدم اهمال علاقته بمستوى التوظيف.¹

اولا: في حالة التوظيف الكامل (او القريب منها)

اذا كان الاقتصاد في حالة توظيف كامل (اي عدم وجود طاقة انتاجية عاطلة يمكن استغلالها عند الطلب)، فعند اجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض في قيمة الصادرات من وجهة نظر الاجانب وبالتالي سيتنامي

¹- سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

الطلب على الصادرات، ولكن لان الاقتصاد في حالة توظيف كامل، فانه من الصعوبة الضغط على قطاع التصدير بغية زيادة الانتاج وبالتالي التصدير ما لم يتم تحفيز العاملين في هذا القطاع من خلال زيادة الأجور ورفع الاستثمار فيه وجذب العاملين من بقية القطاعات، وهو ما يعني زيادة الانفاق لمواجهة الارتفاع في تكاليف الانتاج، وبالتالي سترتفع معدلات التضخم المحلية، مما يقود إلى حدوث تغير في الانفاق من الإنفاق على السلع الاجنبية (المستوردة إلى الانفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة، هو الوضع السائد في الدول التي تعاني من ارتفاع التضخم. والنتيجة المهمة هو أن ارتفاع الاسعار نتيجة وجود حالة التوظيف الكامل لا يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسين موقف الميزان التجاري واعادة التوازن اليه وان حدث في فترة قصيرة لا يتعد عليها .

ثانيا: في حالة وجود البطالة أي (التوظيف غير الكامل)

في هذه الحالة، فان تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة طلب الاجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الانتاج و بالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، وهكذا سيتحسن الوضع الميزان المدفوعات واعادة التوازن اليه . يتجلى مما سبق أن لغرض بنجاح عملية تخفيض قيمة العملة بغاية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات لابد من توفر شرطان في آن واحد وهما:

$$* + m > 1$$

أن يؤدي التخفيض في قيمة العملة إلى انخفاض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد. وبالإمكان الضمان ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تخفض الطلب الكلي، أي تخفيض الانفاق، فمثلا تخفيض الانفاق العام أو زيادة الايرادات العامة من خلال رفع الضرائب والرسوم. ... الخ

لكن الانتقاد الكبير الذي تعرض له المدخل وجه من طرف الاقتصادي ماكلوب (1955-1965) وارتكز حول:

اغفال أثر المرونات السعرية: في حين أن اثر الموارد العاطلة وكذا معدل التبادل الدولي لا يمكن أن تتحقق الا بمعرفة المرونات السعرية للعرض والطلب على الصادرات والواردات¹.

كل ذلك يتوقف على الأثر النهائي للاستيعاب على المرونة السعرية للطلب والعرض، وكذا مرونة الاحلال، عند القيام بتحويل الموارد الانتاجية إلى انتاج السلع التصديرية او البديلة، لكن المدخل افترض تحقق هذه المرونات ضمناً. وبالرغم وجود صعوبات في تحديد الميول الحدية للاستهلاك الخاص والاستثمار، وبصفة عامة الميل الحدي للاستيعاب، بالإضافة للانتقادات التي وجهت لهذا التحليل، الا ان اهميته ظهرت عندما اخذ في اعتباره كل من آثار الأسعار وآثار الدخل، بالإضافة لمحاولاته تحقيق توازن خارجي وتوازن داخلي من خلال تحديد ظروف النمو الاقتصادي المناسبة، وامكانية تدخل السلطات في تغيير احد من الآثار السابقة الذكر المحققة للتوازن الخارجي لاعتبارات خاصة بأهداف سياساتها الاقتصادية الداخلية.

3-3- المدخل النقدي لميزان المدفوعات:

جاء هذا المنهج كمرحلة أخيرة في تفسير اثار تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الذي يعتبره اصحاب هذه المقاربة على انه ظاهرة نقدية وليست حقيقية، وتعكس شروط سوق العملة، وقد تم تطويره من خلال بحوث صندوق النقد الدولي من طرف J.J.POLAK سنة 1957 وسمي النموذج باسمه نموذج بولاك، ويرى اصحاب المقاربة أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو انعكاس للاحتلال في السوق النقدي المحلي، وكذلك التغيرات في الاحتياطات الدولية المتعلقة بالفارق بين الطلب والعرض النقديين، حيث ان الفائض في الانفاق الكلي هو سبب الانخفاض احتياطات الصرف، وامكانية وقوع البلد في خطر تراكم العجز ان لم يتم بعملية التخفيض.

¹- عرفان تقى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 139، 140

يتم بناء نموذج بولاك على مجموعة من الفرضيات الاولية وقدم في مجموعة من المعادلات :¹

- ان يكون الاقتصاد صغير ومفتوح على العالم الخارجي، يتميز بالتوظيف الكامل الكينييزي لعناصر الانتاج بطالة هيكلية وانخفاض في مرونة العرض الكلي، هذا الافتراض يسمح بعدم ترك المجال أمام الوحدات الاقتصادية للتخلص من الارصدة الفائضة سواء بشراء السلع والخدمات او الاصول المالية الاجنبية.
- الطلب النقدي هو دالة مستقرة في متغيرات مستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، والافراد يميلون إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية التي يطلبوها في الاجل الطويل.
- العرض النقدي هو متغير خارجي متكون من جزء محلي واخر اجنبي، ويتعرض لرقابه كاملة من السلطات النقدية وبالتالي لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.
- كفاءة الاسواق الدولية وقدرتها على الغاء اختلافات اسعار السلع والخدمات وتساوي اسعار الفائدة في اسواق راس المال الدولية، او ما يعرف ب "السعر الواحد في الاجل الطويل"، وافترض ان اختلاف اسعار الفائدة والاسعار النسبية يظهر فقط في الاجل القصير .

لقد تم بناء هذا النموذج استنادا إلى مجموعة من المعادلات والمتطابقات السلوكية والتعريفية وصولا إلى المعادلة النهائية التي تعكس المقاربة النقدية لميزان المدفوعات (متطابقة السلطة النقدية)، وهي كالتالي :

$$AAEN = AM - ACNI$$

حيث ان :

AAEN : مجموع التغير في الموجودات الخارجية الصافية (الاحتياطات الأجنبية من الذهب والعملات وحقوق السحب الخاصة).

¹- عبد الكريم مقران، مرجع سبق ذكره، ص 39-42.

AM : مجموع التغير في عرض النقود (جانبا المقبوضات) .

ACNI : مجموع التغير في القروض الداخلية (المقدمة للحكومة والقطاع الخاص) .

وتمثل AAEN و ACNL جانب الموجودات بينما تمثل M2 جانب المقبوضات، والجدير بالذكر أن هناك علاقة مباشرة بين التغير في القروض الداخلية ورصيد ميزان المدفوعات الذي يمثله مجموع احتياطات الصرف الرسمية مع الأخذ بعين الاعتبار أن الطلب على النقود مستقر، وبناء عليه فإذا كانت الزيادة في حجم القروض الداخلية أقل من الزيادة في مخزون النقود فإن رصيد ميزان المدفوعات يكون على شكل فائض أي زيادة في حجم الاحتياطات الرسمية للصرف . ومعنى أدق يحدث العجز في ميزان المدفوعات أي انخفاض الاحتياطات الرسمية للصرف عندما تزيد القروض الداخلية (قروض الحكومة والقطاع الخاص) عن الاحتياجات الحقيقية للأعوان الاقتصاديين للنقود وبالتالي زيادة هذه القروض بشكل يفوق الزيادة في الدخل الوطني ككل، وعليه إذا كان هدف السلطات النقدية هو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات فإن أمامها استخدام القرض الداخلي كوسيلة ناجعة للوصول إلى هذه الغاية وذلك بتقليصه عن طريق استعمال الأدوات المعروفة للسياسة النقدية كتأطير القروض ورفع معدلات الفائدة...

يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة للتأثير على السوق النقدي المحلي الذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التخفيض إلى رفع أسعار السلع والخدمات المحلية، ما يحفز الوحدات الاقتصادية الانتاجية إلى تحويل الموارد الانتاجية الى السلع الداخلة في التجارة (القابلة للتصدير بعيدا عن السلع والخدمات المحلية، وعليه هذا سيساعد على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات مما يخلق فائض في ميزان المدفوعات، وسوف يستمر الفائض او الزيادة في الارصدة الدولية حتى يتم استعادة التوازن في السوق النقدي.

تمتع هذا النموذج بسمات تعتبر ملائمة إلى حد كبير مع واقع الدول النامية، وتتمثل في النقاط التالية :

- ان معظم فرضيات المنهج النقدي كانت قد استنبطت من خلال دراسات تطبيقية في ظروف بلدان صغيرة الحجم و منطبقة إلى حد كبير مع ظروف الدول النامية.¹
- معظم الدول النامية الأعضاء في صندوق النقد الدولي لا تتوفر لديها البيانات الكافية حول حسابات الدخل القومي والنتائج، اذا ما ارتأت أن تطبيق المناهج التقليدية في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، الا انه يمكن أن تتوفر لدى البنوك المركزية البيانات الاجمالية لميزان المدفوعات بشكل أدق من البيانات الأخرى، مما يجعل عمل تطبيق المنهج النقدي اسهل من المناهج الأخرى.
- عدم توفر هياكل مالية متطورة في الدول النامية، مما يزيد صعوبة تبنى سياسة تصحيحية على وضع منهج الاستيعاب في حين تعتبر فرضيات المنهج النقدي ومتغيراته أكثر واقعية في التطبيق.
- تعتمد أغلب الدول النامية على السياسية النقدية كأداة للرقابة على ميزان المدفوعات مما يسهل امكانية تبنى المنهج النقدي.

¹- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 267.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف من السبل المتاحة للتخلص من آثار الاحتلال في ميزان المدفوعات باعتباره آلية عملية لتحقيق الاستقرار الخارجي المرغوب.

هذا الميزان سيماه الأساسية أو الطبيعية هي التوازن العام، وهو الوضع الذي نادرا ما يتحقق في الحياة العملية أي أن الوضع الذي قد تواجهه الكثير من الدول من خلال علاقاتها الاقتصادية هو أن يكون هناك فروق جوهرية بين جانبي ميزان المدفوعات الصادرات والواردات على وجه الخصوص) وبالتالي فهو ما يضعنا أمام حتمية احتلال التوازن في هذا الميزان (سواء بالعجز أو الفائض)، وهو الأمر الذي وجدت له الكثير من اليات التسوية، منها ما هو كلاسيكي متجذر في أعماق الفكر الاقتصادي ومنها ما هو حديث يتمشى مع الوضع العام والتطورات التي تحدث في الواقع الاقتصادي .

الفصل الثالث

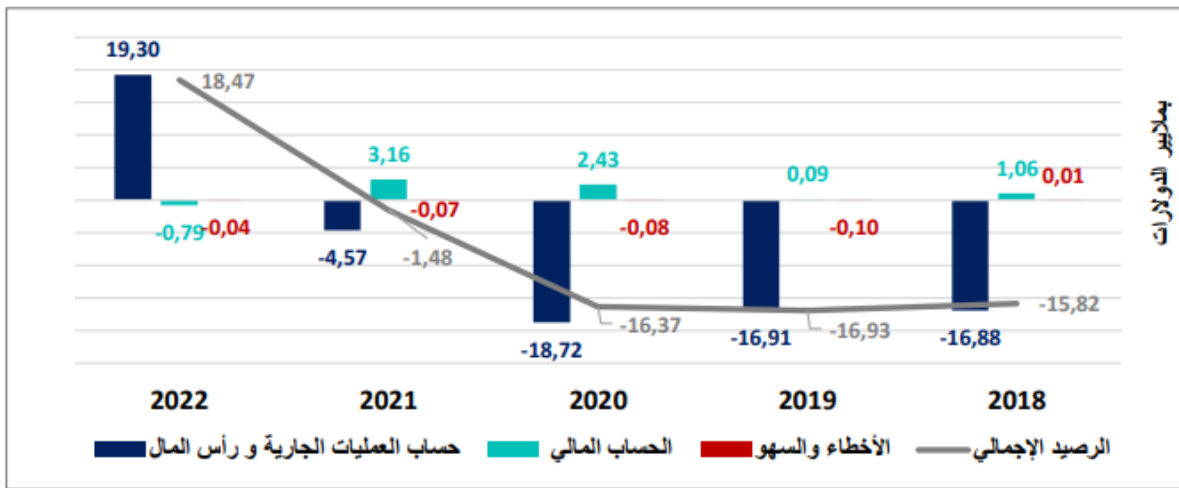
الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1- تطور ميزان المدفوعات:

ارتفع الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، الذي لا يزال قريبًا جدًا من ميزان الحساب الجاري والرأسمالي بسبب الضعف النسبي للمعاملات المالية بين المقيمين وغير المقيمين بشكل كبير في عام 2022 محققًا فائضا قدره 18,47 مليار دولار مقابل عجز بلغ 1,48 مليار دولار قبل عام.

1-1 الحساب الجاري وحساب رأس المال:

الشكل رقم 01: تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات 2018-2022



بعد تسجيل عجز بنحو 4,57 مليار دولار في عام 2021، سجل الحساب الجاري والرصيد الرأسمالي فائضا قدره 19,30 مليار دولار في عام 2022 على الرغم من العجز المتراكم في ميزان الخدمات وميزان الدخل الأولي وميزان حساب رأس المال. ويعزى هذا التطور بشكل أساسي إلى تحسن الميزان التجاري الذي انتقل رصيده من 1,23 مليار دولار في عام 2021 إلى 26,77 مليار دولار في عام 2022، في سياق اتساع عجز ميزان الخدمات البالغ 696,63 مليون دولار. أما بالنسبة لميزان الدخل الثانوي التحويلات الجارية) فقد زاد فائضه بمقدار 182,30 مليون دولار ليستقر عند 2,14 مليار دولار في عام 2022.

على الرغم من ارتفاع طفيف في واردات السلع، سجل الميزان التجاري فائضا قدره 26,77 مليار دولار في عام 2022 مقارنة بفائض قدره 1,23 مليار دولار في عام 2021، أي زيادة قدرها 25,54 مليار دولار. بلغ إجمالي صادرات السلع (FOB) 65,53 مليار دولار في عام 2022، بزيادة 26,89 مليار دولار مقارنة بعام 2021 (38,64 مليار دولار في عام 2021).

ارتفعت صادرات المحروقات، التي تمثل 90,88% من إجمالي الصادرات بنسبة 74,84% في عام 2022 مقارنة بعام 2021.

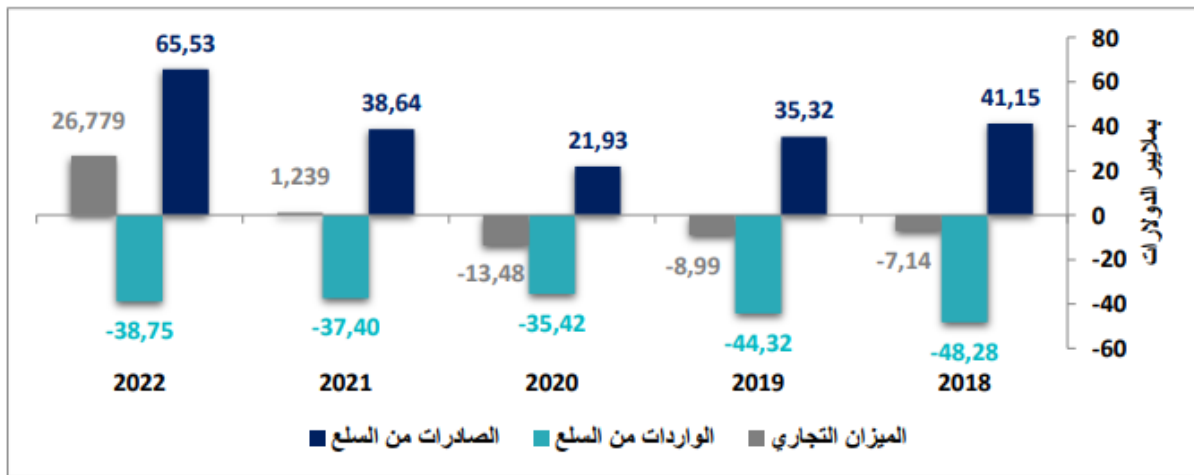
بعد انخفاض أسعار النفط بين عامي 2019 و 2020 بنسبة 34,70 انتقالاً من 64.44 دولارًا في عام 2019 إلى 42,08 دولارًا في عام 2020، ارتفع متوسط سعر برميل البنت ليصل إلى 72,75 دولارًا عام 2021 ثم 103,65 دولارًا عام 2022 أي بزيادة قدرها 42,47%.

من جانب آخر، شهد متوسط الأسعار السنوية للغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال أيضا زيادات كبيرة بين عامي 2021 و 2022 + 178,50 للغاز الطبيعي و + 104,59% للغاز الطبيعي المسال وهذا في سياق انخفاض الكميات المصدرة.

أدت هذه الزيادة في أسعار النفط والغاز إلى زيادة . صادرات المحروقات من 34,06 مليار دولار في عام 2021 إلى 59.55 مليار دولار في عام 2022 أي زيادة قدرها 25,49 مليار دولار.

رغم صغر حجمها و عدم تنوعها إلى حد كبير تماشيا مع النظام الإنتاجي، بلغت صادرات السلع خارج المحروقات مستوى قياسيا يقدر بـ 5,98 مليار دولار في نهاية عام 2022 بزيادة 30,57% عن عام 2021.

الشكل رقم 02: تطورات بنود الميزان التجاري 2018-2022



ارتفعت الصادرات من المنتجات شبه المصنعة والتي تمثل 85,1% من صادرات السلع خارج المحروقات بنحو 46% (من 3,486 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 5,086 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022). ضمن هذه المجموعة من المنتجات سجلت صادرات الأسمدة أكبر زيادة (+1,124 مليار دولار لتصل إلى 3,243

مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022 مقابل 2,119 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021. وسجلت صادرات الحديد والصلب ثاني أكبر زيادة 252 مليون دولار) لترتفع من 351 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 603 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022. وتسجيل ثالث أكبر زيادة (209 ملايين دولار) بلغت صادرات الإسمنت 424 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022 مقابل 215 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021.

الجدول رقم 01: تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات)

النسبة المئوية للتغيير	2022		2021		
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
74,84%	90,88%	59 549	88,15%	34 058	المحروقات
30,57%	9,12%	5 977	11,85%	4 578	خارج المحروقات
106,38%	2,72%	162	1,72%	79	الكهرباء
45,90%	85,09%	5 086	76,15%	3 486	المنتجات نصف المصنعة
-53,15%	4,51%	269	12,56%	575	المنتجات الغذائية
44,53%	4,40%	263	3,97%	182	المواد الأولية
-55,24%	1,41%	84	4,11%	188	التجهيزات الصناعية
75,57%	1,85%	111	1,38%	63	المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية
84,76%	0,03%	2	0,02%	1	التجهيزات الفلاحية
-100,00%	0,00%	0	0,09%	4	أخرى
69,60%		65 526		38 636	إجمالي السلع

المصدر: مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائر)

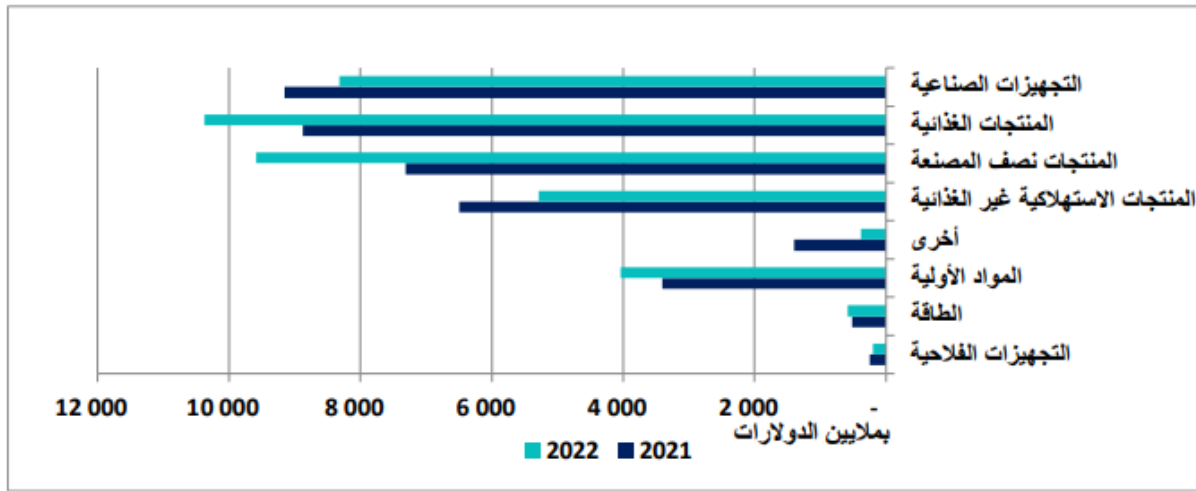
ارتفعت صادرات المواد الأولية، والتي تمثل 4,4% من صادرات السلع خارج المحروقات بنحو 81 مليون دولار، لتنتقل من 182 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 263 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022. ويرجع معظم هذه الزيادة إلى زيادة صادرات الفوسفات بقيمة 102 مليون دولار (98) مليون دولار نهاية ديسمبر 2021 مقابل 200 مليون دولار نهاية ديسمبر (2022).

الجدول رقم 02: تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات)

النسبة المئوية للتغيير	2022		2021		
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%13,35	%1,50	581	%1,37	513	المحروقات
					خارج المحروقات
%31,02	%24,72	9 581	%19,55	7 313	المنتجات نصف المصنعة
%16,81	%26,75	10 369	%23,73	8 877	المنتجات الغذائية
%18,67	%10,41	4 036	%9,09	3 401	المواد الأولية
%-9,14	%21,47	8 321	%24,48	9 158	التجهيزات الصناعية
%-18,71	%13,63	5 282	%17,37	6 498	المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية
%-17,49	%0,53	204	%0,66	247	التجهيزات الفلاحية
%-72,60	%0,99	383	%3,74	1 398	أخرى
%3,61		38 757		37 405	إجمالي السلع

المصدر: مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائر)

الشكل رقم 03: تطور الواردات من السلع حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات)



أما بالنسبة للواردات السلعية، فبعد انخفاضات متتالية خلال الفترة (2016-2020)، سجلت زيادة هذا العام بنحو 3,61 لترتفع من 37,405 مليار دولار في 2021 إلى 38,757 مليار دولار في 2022.

تتعلق الزيادة في واردات السلع بشكل رئيسي بمجموعات المنتجات شبه المصنعة و المواد الأولية و "المواد الغذائية". وفيما يتعلق بمجموعات المعدات السلع الاستهلاكية غير الغذائية و الزراعية و "المعدات الصناعية"، فقد شهدت انخفاضا في عام 2022 مقارنة بعام 2021.

وشهدت واردات المنتجات شبه المصنعة، والتي تمثل %24,72 من إجمالي واردات السلع، أكبر زيادة (2,27 مليار دولار)، حيث ارتفعت من 7.31 مليار دولار في عام 2021 إلى 9.58 مليار دولار في عام 2022. وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى واردات البولي أستيال البولي إيثرات وراتنجات الايبوكسي الأخرى (23 مليون دولار)، بوليمرات الإيثيلين (212 مليون دولار) وكذلك منتجات الحديد المسطح أو الصلب (196 مليون دولار) سجلت واردات السلع الغذائية، والتي تمثل 7,726 من إجمالي واردات السلع ثاني أكبر زيادة (+ 1,492 مليار دولار)، حيث ارتفعت من 8,877 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 10,369 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022. وتتعلق هذه الزيادة بشكل رئيسي بواردات الحبوب (1,228 مليار دولار). تجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2022.

ظلت الأسعار العالمية للعديد من المنتجات الأساسية، وخاصة المواد الغذائية، أعلى بكثير من مستوياتها في عام 2021، على الرغم من بدء انخفاض الأسعار الذي يبدو أنه يبدأ من يونيو 2022

فيما يتعلق بالمواد الأولية (%10,4 من إجمالي واردات السلع سجلت وارداتها ثالث أكبر زيادة (+ 636 مليون دولار)، حيث ارتفعت من 3,401 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 4,037 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022 هذه الزيادة تتعلق في المقام الأول بواردات البذور والفواكه الزيتية +367 مليون دولار) والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية (233 مليون دولار).

من جهة أخرى تراجع واردات المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية (التي تمثل 21,47 و 13,63 من إجمالي واردات السلع)، بمقدار 837 مليون دولار و 1,22 مليار دولار على التوالي بين ديسمبر 2021 وديسمبر 2022

أما الواردات من المنتجات الزراعية التي تمثل نسبة %0,53 من إجمالي الواردات السلعية)، فقد انخفضت بمقدار 43 مليون دولار في عام 2022 مقارنة بعام 2021، حيث انتقلت من 247 مليون دولار إلى 204 ملايين دولار هذا الانخفاض هو في الأساس نتيجة انخفاض واردات ملحقات أنابيب الحديد والفولاذ.

ارتفعت واردات الطاقة التي تمثل %1,50 من إجمالي واردات السلع في عام 2022، بشكل طفيف من 513 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 581 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022.

وفيما يتعلق بعجز بند "الخدمات خارج عوامل الإنتاج" فقد ارتفع في عام 2022 بنحو 697 مليون دولار مقارنة بعام 2021 حيث وصل إلى 4,38 مليار دولار مقابل 3,68 مليار دولار في عام 2021 ونجم هذا العجز عن انخفاض مستوى الصادرات (3,55 مليار دولار مقابل واردات بلغت 7,93 مليار دولار عام 2022 مقابل 6,91 مليار دولار عام 2021

بالتفصيل، تتكون واردات الخدمات في عام 2022 بنسبة 39,67% من خدمات النقل، وبنسبة 730,41 من خدمات الأعمال الأخرى للمؤسسات، وحوالي 8,21 من خدمات البناء.

وارتفعت واردات خدمات النقل، المرتبطة بقوة ب واردات السلع، في عام 2022، لتصل إلى 3,15 مليار دولار مقابل 2,71 مليار دولار في عام 2021

بزيادة قدرها 438 مليون دولار. وبلغت واردات خدمات الأعمال الأخرى للمؤسسات والتي تمثل 30,41% من إجمالي واردات الخدمات 2,40 مليار دولار عام 2022 مقابل 2,08 مليار دولار عام 2021 بزيادة قدرها 319 مليون دولار.

شهدت خدمات البناء انخفاضا طفيفا في عام 2022 مقارنة بعام 2021 بنحو 118 مليون دولار. وقد وصلت هذه الخدمات إلى 771 مليون دولار في عام 2021، ثم تراجعت في عام 2022 لتسجل 653 مليون دولار

وفيما يتعلق ببند الدخل الأولي (دخل عوامل الإنتاج) فقد ارتفع عجزه بشكل كبير من 4,01 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 5,20 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022. ويرجع سبب هذه الزيادة في العجز إلى زيادة التحويلات من الشركاء للشركة الوطنية النفط والغاز في سياق عالمي تميز بارتفاع سعر البرميل في عام 2022.

أما بالنسبة لبند الدخل الثانوي التحويلات الجارية) فيستمر في تسجيل الفوائض منذ عدة سنوات، مع ارتفاع طفيف في عام 2022 مقارنة بعام 2021 وبالفعل ارتفع هذا الأخير من 1.95 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 2,17 مليار دولار نهاية ديسمبر 2022.

وأخيراً، سجل حساب رأس المال عجزاً بنحو 17,74 مليون دولار نهاية عام 2022 مقابل عجز قدره 53,48 مليون دولار بنهاية عام 2021.

1-2- الحساب المالي:

سجل رصيد الحساب المالي (باستثناء الأصول الاحتياطية) عجزا قدره 795 مليون دولار في عام 2022 مقارنة بفائض قدره 3,16 مليار دولار في عام 2021. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022 ولكن أيضا بسبب التخصيص الاستثنائي من حقوق السحب الخاصة التي قدمها صندوق النقد الدولي عام 2021، والتي كان لها تأثير على رصيد الحساب المالي.

وفيما يتعلق بصافي الاستثمارات المباشرة، فقد شهد صافي تدفقات داخلية بقدر 19,97 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022 مقابل 921,20 مليون دولار نهاية ديسمبر 2021. وبالفعل، فإن عام 2022 يظهر رصيدا استثنائيا فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر بسبب عمليات سحب الاستثمارات الكبيرة، التي تمت في ذلك العام وبعد أن استحوذت الدولة الجزائرية عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار على حصص شركة VEON Holding في رأس J (OTA) Omnium Télécom Algérie .

بلغت قيمة التحويلات المالية بموجب هذا البيع قرابة 682 مليون دولار كما تعرضت هذه الشركة لعملية سحب أخرى من المساهمين Global Telecom Holding بحوالي 68 مليون دولار أمريكي خلال نفس العام. وهكذا، انتقل صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من 870 مليون دولار في عام 2021 إلى 91 مليون دولار في عام 2022 (بما في ذلك القروض بين المؤسسات الأم وفروعها).

وفيما يتعلق بالاستثمارات الجزائرية في الخارج، فقد شهدت زيادة كبيرة في عام 2022 مقارنة بعام 2021، حيث أدت إلى صافي تدفقات خارجية بنحو 71,13 مليون دولار مقابل تدفقات وافدة بقدر 51,54 مليون دولار في عام 2021. فتحت الاستثمارات الجزائرية في الخارج مكانة جديدة هذا العام بتحويلات أجرتها أربعة بنوك عامة، وهي بنك الجزائر الخارجي، والبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية لافتتاح بنكين جزائريين في السنغال وموريتانيا.

2- الوضعية المالية الخارجية:

أدى العجز المتتالي في ميزان المدفوعات المسجل منذ عام 2014 إلى انخفاض حاد في احتياطيات الصرف الرسمية حيث انخفضت من 182,22 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2011 إلى غاية 114,14 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2016 لكي تصل إلى 45,30 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021، أي بمثابة انخفاض في

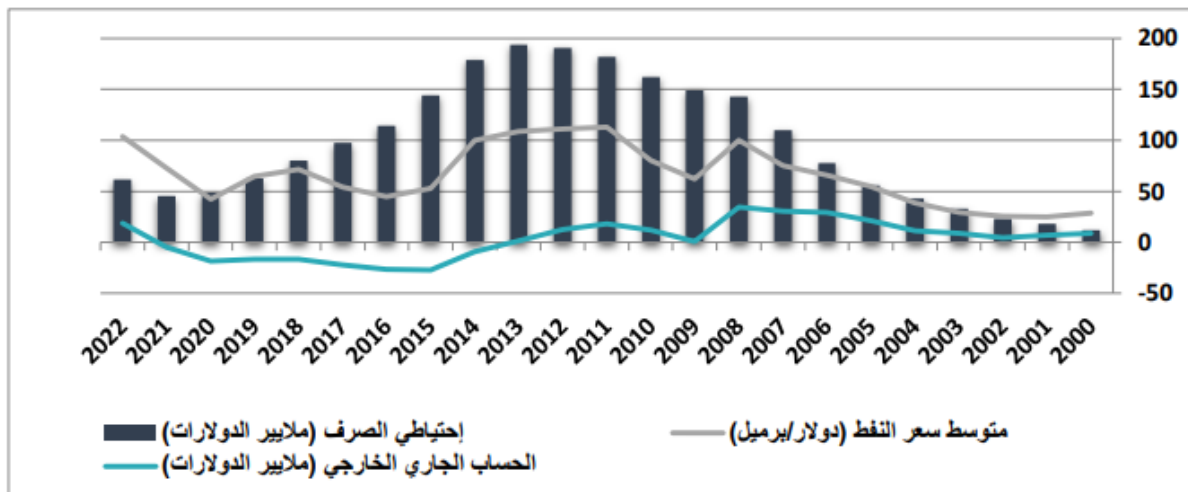
مخزون الاحتياطيات بأكثر من 75% في غضون 10 سنوات. وهو ما يمثل تقلصا سنويا متوسطه 14 مليار دولار أمريكي تقريبا.

بعد الفائض الذي سجله الميزان التجاري خلال السنة الجارية والذي ترتب عليه زيادة ملحوظة في مستوى احتياطيات الصرف الرسمية المقدرة عند نهاية 2022 بمبلغ يعادل 60,99 مليار دولار أمريكي (باستثناء الذهب).

يجدر بالذكر انه بالرغم من الانخفاض المستمر في مخزون الأصول الاحتياطية فإن مستواها لا يزال معتبرا خاصة انه يمثل ما يعادل 16 شهرا من الواردات من السلع والخدمات؛ لا سيما وأن مستوى الدين الخارجي على المدين المتوسط والطويل لا يزال منخفضا (0,90%) من الناتج المحلي الإجمالي (2022) يعكس المستوى الذي وصلت إليه هذه الاحتياطيات مدى صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي حصل اعتبارا من جوان 2014. ولهذا السبب، إضافة إلى إلزامية الحفاظ على مستوى مناسب من أشهر الاستيراد، وفقا للممارسات الدولية، يتعين توجيه تخصيص احتياطيات الصرف كأولوية وبشكل أكبر نحو تمويل الواردات من السلع والخدمات، مما سيساهم في نمو الاستثمار المنتج القابل للتسويق لاسيما بالنسبة للصناعات التحويلية والخدمات المنتجة، وهو الضمان الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

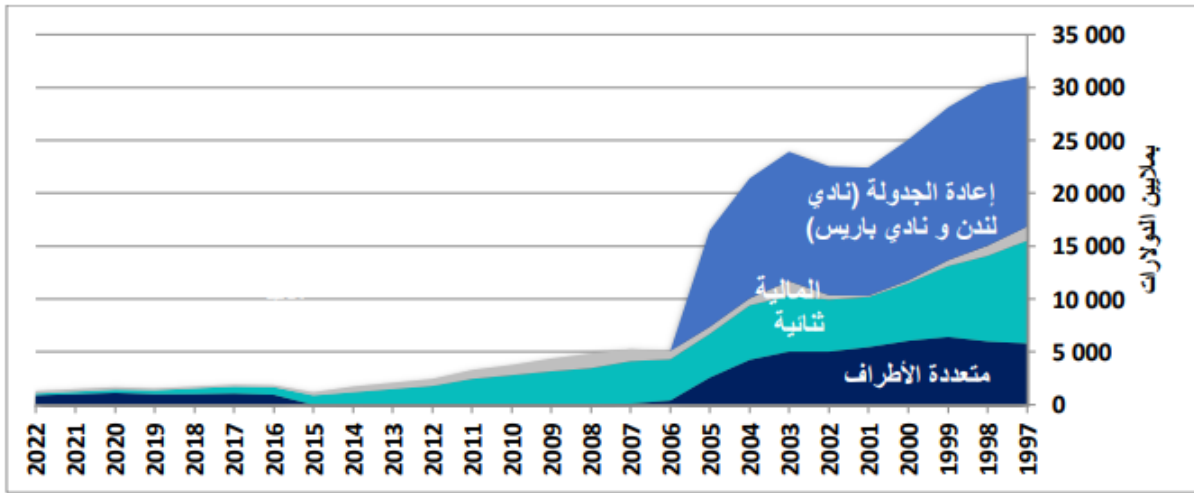
فيما يتعلق بإجمالي الدين الخارجي والذي بلغ 3,036 مليار دولار في نهاية عام 2022 مقارنة بمستواه في نهاية 2021، الذي جاور 3,070 مليار دولار.

الشكل رقم 04: تطور إحتياطي الصرف



ان الدين الخارجية المستحقة على المدينين المتوسط والطويل، قدرت قيمتها 1,292 مليار دولار في نهاية عام 2022 مقارنة بـ 1,473 مليار دولار في نهاية عام 2021 هذا الانخفاض في رصيد الديون المتوسطة والطويلة الأجل البالغ 181 مليون دولار ناتج عن سداد أصل الدين البالغ 148 مليون دولار وعمليات سحب قروض جديدة بما يقارب 53 مليون دولار أمريكي والتأثير الإيجابي لسعر الصرف بنحو 79 مليون دولار أمريكي على المبلغ المستحق لعام 2022. وتجدر الإشارة الى ان جميع عمليات السحب في عام 2022 تتعلق بالقروض النقدية الممنوحة من الشركات الأم لشركاتها التابعة في الجزائر بمبلغ إجمالي قدره 53 مليون دولار أمريكي.

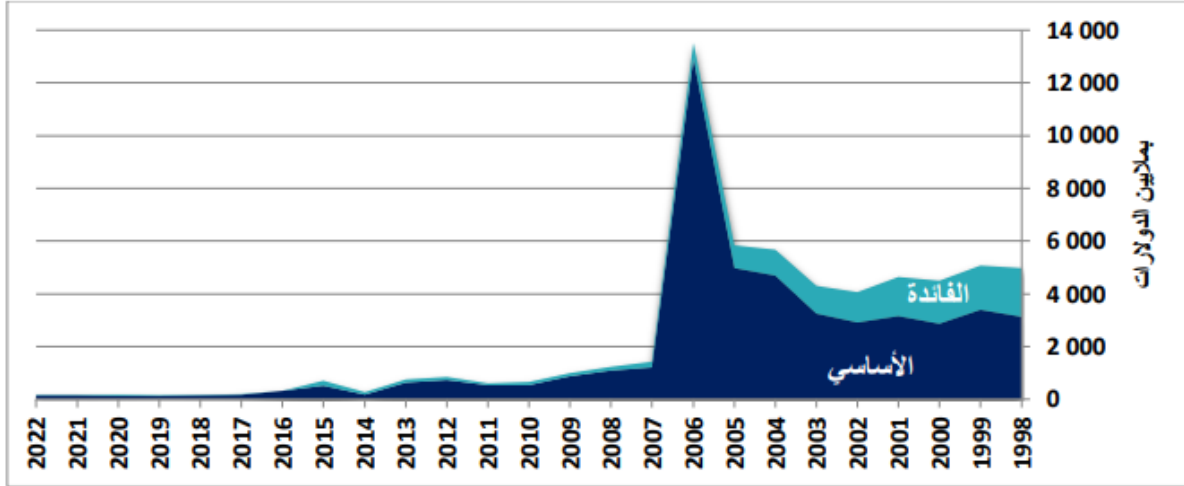
الشكل رقم 05: قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض



ان هيكل الديون المتوسطة والطويلة الأجل القائمة حسب نوع القرض، في نهاية عام 2022، تؤكد على هيمنة القروض المتعددة الأطراف والتي بلغت 862 مليون دولار مقابل 984 مليون دولار في عام 2021. وتمثل هذه الفئة من القروض ما يقرب من 67% من قائم الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل مقابل 15 للقروض الثنائية بمبلغ قائم قدره 195 مليون دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بالقروض المالية، والمتمثلة بشكل أساسي في قروض الشركات الأم لشركاتها التابعة في الجزائر، فقد انخفضت أصولها المستحقة خلال 2022، لتستقر عند 235 مليون دولار مقابل 212 مليون دولار في نهاية عام 2021.

الشكل رقم 06: خدمة الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل



أما بالنسبة لقائم الدين القصير الأجل الذي هو أعلى من الدين المتوسط والطويل المدى للعام التاسع على التوالي، فقد ارتفع في عام 2022 إلى 1,744 مليار دولار مقارنة برصيد 1,597 مليار دولار في عام 2021. ويتمثل هذا الدين القصير الأجل بشكل أساسي في القروض الممنوحة للعديد من الفاعلين الاقتصاديين المقيمين لتمويل وارداتهم من السلع والخدمات.

تماشياً مع المستوى المنخفض للديون الخارجية منذ الانخفاض الحاد في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تتكون خدمة الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل في نهاية عام 2022 من 148 مليون دولار لسداد أصل الدين و 17 مليون دولار في الفوائد للتذكير، تجاوزت هذه الخدمة المليار دولار قبل عام 2009 وبالتالي بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل المتصلة بصادرات السلع والخدمات 0,24% في عام 2022 مقابل 0,40 في عام 2021 بعد أن بلغت 59% في عام 1999. يؤكد هذا المستوى المنخفض جداً لنسبة خدمة الدين الخارجي على استدامة جيدة للغاية للديون المتوسطة والطويلة الأجل.

فيما يتعلق بهيكل الدين المتوسط والطويل الأجل حسب العملة، فإنه يوضح أن الجزء المسعر بالدولار وصل إلى 15,01% في عام 2022، بينما سجل ذلك المسعر باليورو معدل 82,16 في نهاية عام 2022. تظل الاجزاء النسبية للعمات الأخرى منخفضة للغاية.

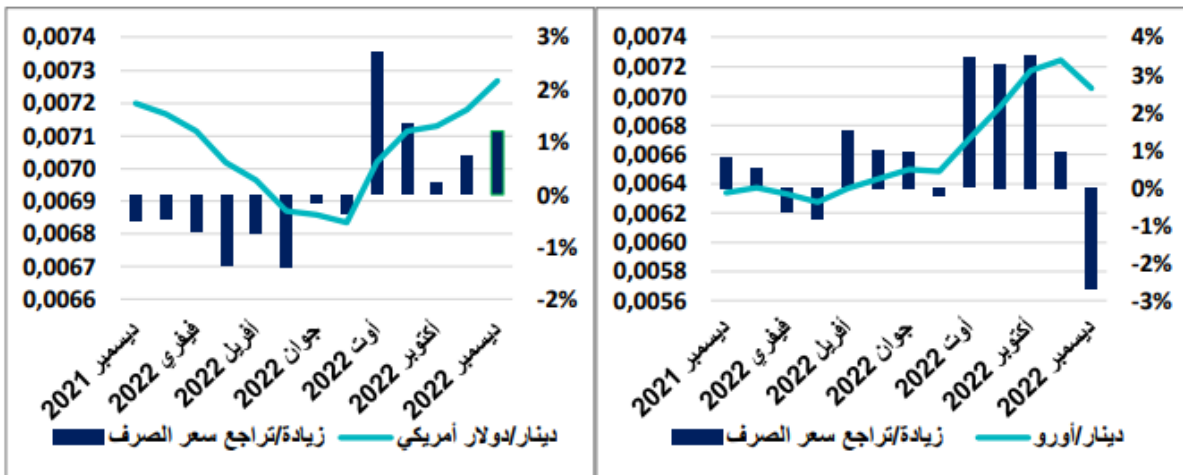
أما بالنسبة لتوزيع الديون المتوسطة والطويلة الأجل حسب سعر الفائدة في نهاية عام 2022، فهي تكشف أن الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل في عام 2022 يتكون من 100 ديون بأسعار فائدة ثابتة. في عام 2022، ظل المتوسط المرجح للمعدل السنوي للديون المتوسطة والطويلة الأجل مستقرا والذي بلغ 71.70.

3- أسعار الصرف:

عرفت سنة 2022 مستويات تاريخية للدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية في ظل انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي ورفع البنك الفدرالي الأمريكي لمستويات الفائدة لتواجه ارتفاع التضخم ارتفعت قيمة المتوسط السنوي للدولار الأمريكي في عام 2022 بنسبة 12,3% مقابل اليورو و 11,6 مقابل الجنيه الإسترليني و 4,5% مقابل اليوان الصيني، مقابل انخفاضات بنسبة 3,6 و 6,9 و 6,6 على التوالي في عام 2021. كذلك، ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدولار الكندي والرائد الجنوب افريقي في حين سجل انخفاضا في 2021 مقابل هاتان العملتان.

في المقابل، واصل الدولار الأمريكي ارتفاعه مقابل الين الياباني وسجل زيادة بقدر 19,8 في 2022 لكنه انخفض مقابل الريال البرازيلي بنسبة 4.3 مقابل ارتفاع بنسبة 4,6% في سنة 2021.

الشكل رقم 07: التطور الشهري لمتوسط سعر الصرف الدينار الجزائري



في مثل هذه البيئة وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط والنشاط الاقتصادي المحلي والدولي، عكست وتيرة الدينار الجزائري في 2022 بشكل أساسي تطور الدولار الأمريكي مقابل اليورو. في المتوسط السنوي، انخفضت قيمة

الدينار الجزائري مرة أخرى في عام 2022 بنسبة 4.9% مقابل الدولار الأمريكي لكنه ارتفع بنسبة 6,8% مقابل اليورو مقابل انخفاضات بنسبة 6,1% و 9,3% على التوالي في عام 2021

مقابل الدولار الأمريكي، سجل المتوسط الشهري للدينار الجزائري في 2022 والى غاية شهر جويلية انخفاضات شهرية اقل من 2%، في المقابل، ومنذ شهر أوت ارتفعت قيمة الدينار الجزائري على مدار الخمس أشهر الأخيرة من السنة. كمتوسط شهري ارتفع الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بـ 1 بين شهر ديسمبر 2021 وديسمبر 2022

من ناحية أخرى وبعد انخفاض قيمته في جانفي وفيفري 2022 بنسبة 0,7% و 0,9% مقابل اليورو، شهد الدينار الجزائري فترة من الارتفاع متقطعة بانخفاض في شهر جوان (02) دامت الى غاية شهر أكتوبر. مع ذلك، شهد الشهرين الأخيرين من السنة انخفاضا في قيمة الدينار مقابل اليورو بنسبة 2,5 و 2,7% على التوالي. أدى مجمل هذه التغيرات الى ارتفاع الدينار الجزائري مقابل اليورو بنسبة 77,9 بين ديسمبر 2021 وديسمبر 2022.

سعر الصرف، الذي يؤدي دورا رئيسيا في استعادة الاختلالات من خلال التأثير على ميزان المدفوعات والإنتاج والأسعار، يجب أن يكون متنسقا . مع قيمته التوازنية على المستوى المحلي، ميز التحسن في رصيد الموازنة العامة والحساب الجاري الوضعية الاقتصادية عام 2022 كونها مرتبطة بالأساسيات التي تحدد مستوى سعر الصرف التوازني، أسفر تطور هذان المتغيران بالإضافة الى عوامل أخرى فارقا موجبا بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وقيمه التوازنية. هذا التعزيز في سعر الصرف الفعلي الحقيقي ترك مجالا لبنك الجزائر للتدخل على مستوى سوق الصرف واستعمال سعر الصرف كأداة لمواجهة المنحى الذي يأخذه التضخم في الأشهر الأخيرة.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

1- الخاتمة:

شهد ميزان المدفوعات الجزائري عدة اختلالات متتالية جراء الأزمة البترولية في منتصف الثمانينات، وقد لجأت السلطات آنذاك إلى تخفيض قيمة الدينار للحد من هذه الاختلالات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات. إلا أن هذا الإجراء لم يحقق الهدف المنشود. وقد تكررت هذه الاختلالات في السنوات الأخيرة، وهذا نتيجة لازمة المالية، التي أثرت بشكل كبير في القيمة الحقيقية للدولار، ما جعل السلطات تسعى إلى زيادة حجم الصادرات النفطية، ومحاولة ترقية الصادرات خارج المحروقات من أجل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات. وقد سعينا في هذه الدراسة القياسية واعتمادا على نموذج الانحدار الخطي البسيط إلى تحديد العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، لكننا لم نتوصل إلى صياغة موضوعية لنموذج يترجم العلاقة بين المتغيرين، وهذا لأننا لم نأخذ عدد كافي من المتغيرات المستقلة التي لها علاقة بميزان المدفوعات، لكننا أخذنا فكرة عامة عن طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، مفادها أن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر عكسيا بتغيرات سعر الصرف وان كان التأثير ليس كبيرا.

2- نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن سعر الصرف أداة تمكن من ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي بالإضافة إلى اعتباره وسيلة لإعادة توازن ميزان المدفوعات و ذلك من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية أو سياسة الرقابة على الصرف.
- إن الفائض المحقق في ميزان المدفوعات الجزائري في اغلب سنوات الفترة المدروسة ليس له علاقة بوضعية الدينار الجزائري و ذلك راجع لتحسن مستوى أسعار النفط.
- أما فيما يخص حساب رأس المال الذي عرف عجزا طول فترة الدراسة فهو راجع إلى قلة رؤوس الأموال الموجهة إلى الجزائر.

- الانحراف الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل اليورو له تأثير على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث خسائر و التي تمس بالدرجة الأولى تدهور القدرة الشرائية لعائدات النفط و بالتالي التأثير على القدرة الشرائية لإيرادات الجزائر و بالتالي تدهور رصيد ميزان المدفوعات كما تؤدي أيضا إلى ارتفاع قيمة الواردات بسبب ارتفاع عملة الدفع خاصة و أن اغلبها باليورو .

3- التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و المقترحات و هي:

- العمل على تقليل الواردات و ذلك من خلال تشجيع الاستثمار و فرض قيود على الواردات قصد كبحها.
- النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة و السياحة بهدف التنويع الاقتصادي و تقليل التبعية للمحروقات.
- تنشيط سوق الصرف و مواجهة السوق الموازية بفتح مكاتب الصرف.
- تشجيع المهاجرين على تحويل أموالهم عن طريق السوق الرسمي للمساهمة في رفع الادخار الوطني وزيادة القدرة على الاستثمار و الرفع من مستوى احتياطي العملة الصعبة.

قائمة المراجع

- 1- بسام الحجار، العالقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان،
2003
- 2- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005
- 3- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات،
دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2011
- 4- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2003
- 5- عبد الرحمن يسرى أحمد و آخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية،
2005
- 6- عبد الكريم مقران، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم
الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012
- 7- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات
الجامعية، الجزائر ، 2006
- 8- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، الدار
الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016
- 9- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 1999
- 10- محلي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2002
- 11- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966
- 12- نوزاد عبد الرحمن الهيتي - عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع،
ط1، الأردن، 2007